

## تصريح لمساعد وزيرة الخارجية الأمريكية لشؤون الديمocratie حقوق الإنسان والعمل مايكل بوزنر

هذه هي زيارتي الثالثة للبحرين خلال هذه السنة وأنا ارحب بهذه الفرصة للحصول على رؤية مباشرة للتطورات الأخيرة هنا. ويسعدني بصفة خاصة أن تتاح لي الفرصة لأهنى شعب البحرين بمناسبة احتفالهم بالعيد الوطني الأربعين لمملكة البحرين غداً. هذا اليوم التاريخي هو مناسبة للإحتفال بتاريخ وإنجازات الشعب البحريني من جميع نواحي الحياة.

أتيحت لي الفرصة خلال هذا الأسبوع لقاء مع مجموعة من كبار المسؤولين الحكوميين وأعضاء من المعارضة السياسية وونشطاء حقوق الإنسان ومحامين ونقابيين وصحفيين. كما تحدثت مع أشخاص أدینوا لعلاقتهم بالاضطرابات في فبراير/شباط ومارس/آذار وبعضهم من الذين مازالت قضيائهم عالقة.

لقد أتيت هنا في وقت حاسم في تاريخ البحرين. فقد استلم الملك حمد في الشهر الماضي تقرير اللجنة المستقلة لتقسي الحقائق. إن التقرير هو وثيقة مؤثرة كما هي العملية التي أدت لنشره. إنه مصدر فخر كبير للملك حمد لمبادرته بتشكيل لجنة تقسي الحقائق والسماح للجنة بالقيام بأشطتها بحرية. انه من غير الاعتيادي أن تقوم حكومة بالدعوة لمراجعة خارجية شاملة لمسائل بهذه الحساسية. نحن نؤيد بقوة شجاعة الملك في بدء هذه المراجعة والتزامه بالاصلاحات الواردة في تقرير لجنة تقسي الحقائق. ونحن نشيد بحكومة البحرين لقبولها بنتائج التقرير وتوصياته الأساسية واتخاذ خطوات لتنفيذ الاصلاحات الازمة.

وفي نفس الوقت قامت الحكومة باتخاذ عدة خطوات ايجابية لتنفيذ بعض توصيات التقرير. وقد قامت وزارة الداخلية بإحالة جميع حالات موظفي الأمن المرتبطة بإدانات متعلقة بالموت والتعذيب والمعاملة الغير إنسانية للنائب العام وقامت بوضع اجراءات جديدة لتوفير تسجيلات صوتية ومرئية لجميع التحقيقات مع المعتقلين. وقام وزير العمل بإنشاء لجنة ثلاثة لمعالجة القضايا المتعلقة بإعادة الموظفين الذين تم فصلهم بعد أحداث فبراير ومارس. وقد أمرت الحكومة كذلك المحكمة الدستورية بمراجعة مدى قانونية المواد التي أسست حالة السلامة الوطنية التي تم ايقافها. وقد وقع وزير الداخلية الأسبوع الماضي على مذكرة تفاهم مع اللجنة الدولية للصليب الأحمر للسماح لها بدخول السجون البحرينية. نحن ندعم هذه التطورات الإيجابية ونحن على استعداد للعمل عن كثب مع الحكومة وآخرين في المجتمع البحريني لمعالجة ما تبقى من توصيات لجنة تقسي الحقائق.

خلال لقاءاتنا هذا الأسبوع كررنا قلقنا المستمر إزاء اتخاذ اجراءات ملموسة بشأن العديد من القضايا الملحة. وتشمل هذه القضايا الحاجة إلى اتخاذ اجراءات سريعة لإعادة الموظفين المفصولين من وظائفهم بصورة غير عادلة. وناقشتنا قلقنا بشأن المحاكمات الجارية بحق الأطباء والصحفيين وأعضاء البرلمان السابقين وغيرهم، والتي يبدو أنها تستند، على الأقل في جزء منها، على انتقاداتهم لإجراءات الحكومة وسياساتها. بالإضافة إلى ذلك لقد سجلنا قلقنا حول القوانين المقترنة لوسائل الإعلام والمجتمع المدني والتي قد تقيد النقاش المفتوح للقضايا السياسية. وأخيراً، نظر قلقين إزاء تقارير عن استخدام مفرط للقوة بما في ذلك الغاز المسيل للدموع في مواجهة التظاهرات المستمرة في الشارع. وأريد أن أكون واضحاً أننا ندين أيضاً استخدام العنف من قبل المتظاهرين والذي يلزم الحكومة أن توقفه. ندعوا جميع الأطراف للامتناع عن استخدام

العنف ونرى ان هناك حاجة لتحسين الممارسات المجتمعية من قبل الشرطة واجراءات السيطرة على الحشود ومحاسبة المتسببين في حالات الاستخدام المفرط للقوة.

أخيراً، نتطلع لتشجيع وتقديم المساعدة للحكومة البحرينية وشعب البحرين في تفزيذ هذه التوصيات وكذلك توصيات لجنة تقصي الحقائق. وندرك أيضاً الحاجة لوجود خطة مستقبلية أوسع والتي ستكون حاسمة في تأمين التقدم المستمر للبحرين.

إن البحرين تواجه مجموعة من التحديات في بناء مستقبل اقتصادي وسياسي مستقر ، منها تكافؤ الفرص الاقتصادية وال الحاجة لاصلاحات قانونية ودستورية بالإضافة إلى جدول أعمال غير مكتمل للاصلاح السياسي والانتخابي. إن الأمر متروك للشعب البحريني لرسم مستقبلهم. نحن نعتقد أن عملية حوار حقيقي وتفاوض يكون فيها صوت صريح لجميع أطياف المجتمع ستساعد شعب وحكومة البحرين لايجاد وسيلة سلمية ومنتجة للتقدم. هذه العملية لن تكون سهلة ولن تسفر عن نتائج بين ليلة وضحاها. ولكن الولايات المتحدة تقف على استعداد للمساعدة. ونحث جميع البحرينيين – الحكومة والجمعيات السياسية والمجتمع المدني وغيرهم – للمشاركة في هذه العملية ولا غتنام هذه الفرصة المهمة لبناء مستقبل أكثر سلاماً وازدهاراً.